اقتصاد

فوق الطاولة

الطماطم بـ«خمصطعش»!

علي محمود هاشم

من حسن حظنا جميعاً أن لا وقت لدى الفلاحين لمتابعة سجالاتنا الاقتصادية، التنادي الحكومي الأخير لتوليف مصالح رجال الأعمال وماراتونات تصحيح تحاصصهم في قطاع النسيج، كان له أن يصيب مزارعي البندورة بالحقد على «رب البندورة» وعلى من يتناولونه، لولا أنهم يبجّلون ما تنبته أرضهم.

في الأخبار الواردة من الحقول، يخسر فلاحو البندورة نحو نصف كلفة إنتاجهم جراء تقهقر أسعارها لحيطان ١٥ ليرة، قبل أن تصل إلى أسواقنا بـ٦– ٧ أضعاف، على ذلك، قد لا يتمكن المزارعون من بذار موسمهم القادم، فالـ ١٥ ألف ليرة التي يقبضونها للطن لا تكفي سوى لشراء علبة «شكلس» يمضغونها وهم يجلسون القرفصاء أمام حقولهم البور.

الحكومة على عادتها، أذنا طين وعجين، لربما ترى في الأمر مجرد «طماطم» تشبه بندورتنا السورية لوناً وشكلاً وطعماً، إلا أنها من فضاء اقتصادي آخر، وما دام القاضي أبكم، فلماذا قد يهتم مستهلكوها بالسعر الرخيص المتناسب مع أشلاء دخولهم؟

دعك إذاً من الفلاحين وقصصهم المملّة، ولنتحدث بما يعنينا.

لو سألت حكومتنا التي تراها طماطم، لعلمت بأن قصة بندورتنا تجسد خللاً ما في العرض والطلب. هذا الصنف من الإجابات المحببة إلى قلبها في تفسير حركة التاريخ، ما فتئ يتردد في الأسواق مؤخراً: فوائض في البطاطا، الخضر، الدواجن، ومن قبل الحمضيات والتفاح، فهل حقاً أضحى إنتاجنا الزراعي يطفطف عن حاجتنا لهذا الحد؟ فلماذا إذاً لا تزال مراكز البحث الوطنية تتفنن بمضغ علكة أمننا الغذائي المتدهور زاعمة أن ثلثنا ارتمى تحت خطه الأحمر وأن ١٥,٦ بالمئة منّا فقط يتمتعون به؟

دراسة لاتحاد نقابات العمال، خلصت إلى أن انهياراً أطاح بحصة الأجور حتى ١١ بالمئة من الناتج المحلي عام ٢٠١٦ هبوطاً من ٢٥ بالمئة في ٢٠١٠، قابله تصاعد كبير في حصة الأرباح الكلية ناهز ٨٩ بالمئة تبعاً لتراجع حصة التدفقات الاستثمارية من الناتج! وفي جناس «نسْبوي» يحاكي نسب الربح الذي تبتلعه الحلقات الوسيطة من بندورتنا قياساً بالفلاح، رأت الدراسة العمالية أن تكاليف معيشة أسرة من ٥ أشخاص تزيد –أيضاً– ٧ أضعاف دخل الفرد.

في مقاربة تأشيرية سريعة، لا تبدو قصة البندورة مجرد عارض تقليدي يتواتره اختلال العرض والطلب في السلع الزراعية الأخرى، بل هي مؤشرات عن تناقضات عميقة في علاقات الإنتاج تتجلى في التراجع الكبير لدخول السواد الأعظم من المستهلكين وفي مقدمهم ذوو الدخل المحدود، مقابل تزايده لقلتهم من وسطاء، ما ينعكس بدوره فوائض رغم التراجع الكبير في الإنتاج.

والحال كذلك، تتجلى الوفرة كمجرد انعكاس وهمي عن صفحة التفاوت الشديد في الدخل، يجرّ وراءه تراجعاً كبيراً في الطلب الفعال على السلع الغذائية الأساسية، وهذه معضلة لها منعكساتها البشعة على المنتجين راهناً، قبل أن ينضم إليهم مستهلكون عاجزون جدد في الحلقات القادمة إثر تراجع الإنتاج أو تغير خريطته، ما يتطلب بسياستنا النقدية أن ترنو إليه ملياً حيث الكتلة السائلة تخسر مراراً وتكراراً مقابلاً مهماً من السلع الزراعية التي كان لتداولها وفق قوانين القيمة العادلة أن يوسّع معه حلقات تداول الكتلة النقدية ويزيد مدة دورانها، ولكان لذلك أن يلطف تلقائياً بعضاً من التضخم المقيم في أسواقنا.

إذاً رأت الحكومة فيما سبق شيئاً يخصّها، فعليها المسارعة إلى تلقي دروس في أن الطماطم، بندورة، وأن المحافظة على احمرارها أمر يعنيها جوهرياً.

شعيب لـ«الوطن»: شكوى واحدة فقط على مراقب تموين تلقى رشوة!

الوطن

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن الهدف الأساسي من عمل الرقابة التموينية هو ضمان توافر مواد غذائية واستهلاكية في الأسواق بمواصفات نوعية جيدين وتتوافر فيها مقومات الصحة والسلامة الغذائية وبأسعار مناسبة والتصدي لحالات الغش والاحتكار.

وشدد خلال افتتاح الدورة التدريبية لعناصر حماية المستهلك التي أقامتها الوزارة أمس على ضرورة أن يرتقي عنصر حماية المستهلك بعمله وأدائه وسلوكه إلى مستويات أكثر تطوراً، حيث لا يقتصر عمله على التركيز على تنظيم الضبوط والإعلان عن الأسعار والبحث عن الخطأ بل عن معالجة الخطأ وعدم تكراره والعمل على كشف المصادر الأساسية لعمليات الغش التي تنتج مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات كوجود معامل غير مرخصة ولا تتوافر فيها مواصفات البيئة الصالحة للإنتاج وتزوير ماركات بأسماء وهمية غير صحية وطرح مواد منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أن الوزارة تسعى لزيادة عدد المراقبين التموينيين المختصين لأنه في الآونة الأخيرة تم تكليف عدد من الموظفين الإداريين الحضور في الأسواق، علماً بأن زيادة المناطق الآمنة وإعادة افتتاح الأسواق فيها يتطلب زيادة عدد مراقبين التموين لمراقبة النشاطات التجارية والتموينية في هذه الأسواق، معتبراً أنه كلما زاد عدد عناصر الرقابة التموينية في الأسواق يكون أفضل فحاليا يوجد ٨٥٠ مراقبا فقط.

ولفت شعيب إلى أن تطبيق «عين المواطن» سوف يساعد في عمليات المراقبة في الأسواق وحتى في المراقبة على المراقبين، وخاصة مع ندرة الشكاوى عن حالات تلقي رشاوى من الفعاليات التجارية للمراقبين حيث في كل الفترة الماضية لم تصل إلا شكوى واحدة علما أن العقوبة تصل إلى ٦ أشهر في حال إثبات تلقي المراقب لرشوة من إحدى الفعاليات.

وكان الوزير الغربي قد أشار خلال الدورة إلى ضرورة قيام عنصر حماية المستهلك بواجبه بشكل أخلاقي وقانوني في التصدي بحزم لأي مخالفة ترتكب من أصحاف النفوس الضعيفة من الباعة وأصحاب المحال التجارية والتشدد في مخالفة عدم تداول الفواتير بين حلقات الوساطة التجارية وعدم التقيد بهامش الأرباح المحدد لكل سلعة من السلع والغش في عمليات إنتاج الخبز وصناعة المواد الغذائية والحلويات وغيرها.

ونوه بأن الإجراء الجديد الذي اعتمدته الوزارة في تطبيق «عين المواطن» يجب أن يسهم إلى حد ما في نشر وتعزيز ثقافة الشكوى وضبط العديد من حالات الغش والفساد والتلاعب في الأسواق كما أنه يجب أن يعزز من دور عمل عناصر حماية المستهلك ويحول دون قيامهم بارتكاب أخطاء تسيء لعمل وسمعة عناصر حماية المستهلك.

وأكد الغربي في ختام حديثه أنه سيتم رفد مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بعناصر إضافية تعمل في مجال الرقابة حيث تكون مؤهلة ومدربة التدريب الصحيح لتكون قادرة على التعامل بشكل صحيح وفعال مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية وفي كشف حالات الغش.

يشارك في الدورة أربعون عنصراً من محافظات دمشق وريفها والسويداء والحسكة، يتلقون خلالها محاضرات حول كيفية تطبيق مواد القانون /١٤/ والأساليب الحديثة في عمل الرقابة وحماية المستهلك والصفات الواجب توافرها في عنصر الرقابة التموينية.

١٢ مليار ليرة اعتماد لخط إنتاج الجينز في ٢٠١٨ بدل مليار ليرة هذا العام!

هناء غانم

تابعت وزارة الصناعة مناقشة مشاريعها الاستثمارية المقترحة في خطة العام القادم (٢٠١٨) مع وزارة المالية، حيث تم الاتفاق على عرض العديد من المشاريع على المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي القادم للموافقة على إدراجها في الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٨.

وتمت مناقشة عدة مشاريع تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، ليصار إلى اعتمادها وإدراجها ضمن الخطة، علما أن هناك بعض المشاريع تمت الموافقة عليها ضمن خطة العام الجاري، منها مشروع لشراء نول سجاد حديث مع متمماته لمصلحة معمل سجاد السويداء التابع للشركة العامة لصنع الصوف، حيث بلغت قيمة الاعتماد ٢,٨ مليار ل. س، علما بأنه كان مدرجاً في خطة الشركة للعام الجاري بموافقة المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي باعتماد قدره ١,٦ مليار ليرة، وتم إنجاز أعمال فض العروض في نهاية شهر تموز ٢٠١٧، والشركة في مراحل توقيع مشروع العقد مع العارض المرشح.

إضافة إلى مشروع لشراء نول سجاد حديث مع متمماته لمصلحة معمل لسجاد دمشق، بقيمة اعتماد ٢,٨ مليار ل. س، ويتم إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية وسوف يتم تسليمها قبل انعقاد اجتماع المجلس الأعلى.

كما تمت مناقشة مشروع خط إنتاج قماش الجينز بطاقة إنتاجية ١٠ ملايين متر طولي، مع تجهيزات خاصة بالتجهيز النهائي، التابع لشركة نسيج اللاذقية، بقيمة اعتماد مطلوبة ١٢ مليار ليرة سورية. ومن الجدير ذكره أن المشروع مدرج في خطة الشركة للعام الجاري بموافقة المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وباعتماد قدره ١ مليار ل.س وتم الإعلان عن المشروع للمرة الثالثة وحدد يوم ٢٠١٧/٨/٢٣ للإغلاق وتم رصيد اعتماد ٥٠٠ مليون ل.س بخطة عام ٢٠١٨.

إضافة إلى مشروع استبدال آلات الغزل، التابع لشركة حماة للخيوط القطنية، بقيمة اعتماد مطلوبة ٤,٤ مليار ليرة حيث يتم تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية وسيتم تسليمها قبل انعقاد اجتماع المجلس الأعلى.

وأخيراً مشروع استبدال آلات الغزل، التابع لشركة جبلة للغزل، بقيمة اعتماد مطلوبة بنحو ٢,٢ مليار ل. س، يتم تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية وسيتم تسليمها قبل انعقاد اجتماع المجلس الأعلى.

من المقرر أن تدرج هذه المشاريع في خطة الوزارة للعام القادم ٢٠١٨ نظراً لأهميتها وانعكاسها المباشر على مجمل العملية الإنتاجية للشركة المعنية.

موسم القمح يزهر في سوق الذهب

٤٠ كيلو ذهب «تطير» يومياً من دمشق إلى القامشلي ٧٥٪ منها مشغول في حلب

علي محمود سليمان

كشف مسؤول في جمعية الصاغة بالقامشلي أن إعادة فتح طريق حلب الحسكة أدى لانتعاش تجارة الذهب في المنطقة الشرقية، بعد أن كانت منخفضة ومحصورة بكميات الذهب التي تصل من دمشق عبر مطار دمشق الدولي.

وفي اتصال مع «الوطن» بيّن المسؤول من القامشلي (مفضلاً عدم ذكر اسمه) أن أغلب الذهب القادم إلى القامشلي والمدن الشرقية هو ذهب تمت صياغته في ورشات الذهب في محافظة حلب، ولكن عن طريق مطار دمشق الدولي بعد أن يدخل إلى جمعية الصاغة في دمشق للتأكد من صحة عياراته وأوزانه، حيث يصل نحو ٤٠ كيلو غراماً ذهباً تشحن أسبوعياً من دمشق إلى القامشلي عبر مطار دمشق الدولي، ويعادل الذهب المشغول في حلب منها نسبة ٧٥٪ من الذهب الداخل إلى المنطقة الشرقية، ومع عودة طريق حلب الحسكة بدأ عدد من التجار بإيصال الذهب من ورش التصنيع في حلب إلى المناطق الشرقية كعين عرب والحسكة والقامشلي، منوهاً بوجود نحو عشرة تجار تشحن الذهب من دمشق إلى القامشلي.

ولفت إلى أن سوق الذهب في منطقة الجزيرة السورية واسع وممتد، ويشمل عدة مدن تستوعب كميات ذهب أكثر مما يتم شحنه من دمشق، وكان يتم تغطية الطلب عن طريق الذهب السوري المصنع في ورش الذهب التي غادرت إلى تركيا، وكان هناك نشاط واضح لهذا الذهب في الفترة السابقة لأن هذه الورش هي نفسها كانت عاملة في سورية وتعرف الأذواق في أسواقنا وما هو المصاغ المرغوب، في حين الذهب المشغول في الورش التركية لم يكن عليه إقبال لأنه من عيار /٢٢/ قيراطاً وهذا العيار غير مرغوب في أسواقنا، ولكن بدأ وجود الذهب المهرب ينخفض بشكل تدريجي مع عودة الذهب الحلبي المشهود له بجودته ودقة عياراته ولأن سكان المنطقة اعتادوا عليه.

وأشار إلى ازدياد الطلب على الذهب بشكل عام في الفترة الحالية وذلك بهدف الادخار لأن فلاحي الجزيرة يسعون لادخار أثمان محاصيلهم وخاصة من القمح ولذلك يشترون الذهب بها للحفاظ على قيمتها المادية.

مؤكداً عدم وجود حالات غش وتلاعب بالمصاغ الذهبية في القامشلي وباقي مدن المنطقة الشرقية لأنه لا ورش لتصنيع الذهب في هذه المدن ولذلك أي حالة تكتشف لذهب مغشوش ومخالف فهي من المصدر الرئيسي القادم منه في دمشق وحلب، وبالحالة العادية لا يتم شحن أي قطعة ذهبية دون تأكد جمعيتي الذهب في دمشق وحلب من صحتها، إضافة لوجود جمعيتين للذهب في المنطقة الشرقية تشرفان على قرابة ٣٠٠ محل صائغ لبيع الذهب، وكلاهما يدقق في البضائع القادمة إلى الأسواق بأنها مختومة بدمغة جمعية ذهب دمشق أو حلب.

الإسراع بإحداث صندوق الإقراض التعاوني والإقراض بمعدل فائدة للحساب الجاري

تقرير اتحاد التعاون السكني: ضاحية الفيحاء تعرضت للتشويش لخلق حالة من النفور وإحجام الجمعيات التعاونية عن الاكتتاب

صالح حميدي

كشف تقرير الاتحاد التعاوني السكني بدمشق الذي صدر مؤخراً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن ضاحية الفيحاء التعاونية السكنية وبعد تخصيصها لقطاع التعاون السكني تعرضت للكثير من التشويش لخلق حالة من النفور وإحجام الجمعيات التعاونية السكنية عن الاكتتاب، إلا أن هذه الجمعيات سارعت إلى تقديم الطلبات ولكن خارج المدة وبعد انتهاء فترة الاكتتاب الممنوحة ونؤكد الجمعيات التي لم تكتتب من جدية الاكتتاب، حيث وصلت الطلبات إلى أكثر من ٢٠٠ طلب كما أن الجمعيات المخصصة قامت أيضاً بتقديم طلبات لزيادة عدد مقاسمها وبذلك يكون مجموع المقاسم المطالب بها زيادة عن المقاسم المخصصة تفوق ٤٠٠ مقسم.

علما أن عدد المقاسم الموزعة على الجمعيات السكنية بدمشق وريفها والقنيطرة بحسب التقرير هو ٣٢٥ مقسماً من أصل ٣٧١ مقسماً وعدد الجمعيات المخصصة ٢٢٩ من أصل ٨٨٨ جمعية للاتحادات الثلاثة على مساحة إجمالية للضاحية ٩٦٠ متراً مربعاً.

ولفت التقرير من خلال هذه الإحصائية إلى أن المساحة التعاونية للمسكن في حال التخصيص من الوحدات الإدارية هي ١٠٠ متر مربع مضروبة بـ١٥٢ ألف عدد الأعضاء المدخرين ليكون الإجمالي ١٥,٢٠٠ مليون متر مربع تمثل حاجة القطاع حالياً للاتحادات الثلاثة وبذلك تكون ضاحية الفيحاء قد غطت ما نسبته نحو ٤,٥ بالمئة.

وطالب الاتحاد بإصدار قرار من رئاسة مجلس الوزراء لبيع مساحات إضافية في المكان ذاته للضاحية لقطاع التعاون السكني على اعتبار أن هناك مساحة ملاصقة ومجاورة لموقع الضاحية شاغرة من الشواغل والموانع من جهة والإسراع بإحداث ضواح جديدة تلبي حاجة القطاع وطالب وزير الإشغال العامة والإسكان النظر بتعديل نظام ضابطة البناء لمقاسم الضاحية لجهة الارتفاع الشاقولي طابقين إضافيين لكل مقسم وإحداث بلدية بالضاحية قبل البدء بعملية الترخيص.

كما دعا إلى ضرورة إلزام الوحدات الإدارية للإسراع بكل ما يلزم لإنجاز جميع مراحل المسح والإفراز الأفقي لمقاسم الضاحية ونقلها إلى السجل العقاري لتمكين الجمعيات من إنجاز عملية الإفراز الطابقي وتسجيل الشقق باسم أصحابها إبرام اتفاق بين الاتحاد العام للتعاون السكني ونقابة المهندسين أسوة بضاحية قدسيا أن يكون هناك سعر مقطوع للدراسة للمتر الواحد وأن يكون بشكل رمزي خدمة للقطاع.

واقترح أن تكون المواصفات الخارجية لجميع مقاسم الضاحية على نموذج واحد ومواصفات واحدة مع الحفاظ على التراث والتقاليد العربية وفن البناء لإضفاء الطابع الجمالي وإعادة النظر بأسعار المقاسم لكونها مرتفعة جداً وتفوق إمكانيات الأعضاء وتقسيط نسبة ٥٠ بالمئة المتبقية من أسعار المقاسم لمدة عام على الأقل على اعتبار أن النسبة الأولى شكلت إرهاقاً على التعاونيين ولا بد من مدة زمنية إضافية لإعادة تجميع القوى والإسراع بإحداث صندوق الإقراض التعاوني لكونه يعتبر الضمانة الوحيدة لجهات القطاع باستثمار أموالها والإقراض بمعدل فائدة للحساب الجاري وتسوية القروض.

وعلى صعيد لجان الرقابة التعاونية طالب اتحاد دمشق بمخاطبة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتنسيق الكامل مع لجنة الرقابة التعاونية الفرعية في حال قيام الهيئة بالتحقيق بأي موضوع مثار لدى الجهتين وقيام الهيئة بمخاطبة الاتحاد وإعلامه بأي موضوع مثار في إحدى الجمعيات ليتسنى للاتحاد ندب عضو مكتب تنفيذي لمرافقة البعثة التفتيشية لأعمالها وكي تتوقف لجنة الرقابة التعاونية عن عملها في حال كان الموضوع مثاراً أمامها لعدم ازدواجية التحقيق.

مدير مؤسسة الإسكان لـ«الوطن»:

نفذنا مشاريع بـ١٠ مليارات ليرة في ستة أشهر ووقعنا عقوداً بـ٦٥ مليار ليرة

الوطن

بيّن مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أن نشاط المؤسسة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ تركز على تتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية والاستثمارية، موضحاً أن اعتمادات خطط المؤسسة والإنفاق عليها لغاية ٢٠١٧/٦/٣٠ بلغ ١٨,٢ مليار ليرة سورية، منها ٤ مليارات ليرة لمشاريع سكن الادخار و٧ مليارات لمشاريع السكن الشعبي الاجتماعي و٧,٢ مليارات ليرة لخطة المؤسسة الاستثمارية.

وأضاف عبد اللطيف: إن المؤسسة نفذت من هذه الاعتمادات ما يقارب ١٠ مليارات ليرة خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٥٤ بالمئة، منها نحو ١,٩ مليار ليرة على مشاريع سكن الادخار بنسبة تقارب ٤٧ بالمئة من الاعتماد الإجمالي لهذا النوع من المشاريع، إضافة إلى نحو ٤,٣ مليارات ليرة على مشاريع السكن الاجتماعي بنسبة ٦١,٣٠ بالمئة، ونحو ٣,٨ مليارات ليرة على خطة المؤسسة الاستثمارية بنسبة ٥٣,١٨ بالمئة في حين بلغ عدد العمال القائمين على رأس عملهم ١٢١٣ عاملاً حتى منتصف عام ٢٠١٧.

وعلى صعيد حجم أعمال المؤسسة بين أن إجمالي قيم العقود المتعاقد على تنفيذها لتاريخه بلغ ٦٥,٢ مليار ليرة تتضمن تنفيذ ٢٦٧١٣ مسكناً مع مرافقها في مختلف المحافظات ولمختلف أنواع السكن منها نسبة ٦٦,٤٤ بالمئة حصة القطاع العام.

علماً بأن المؤسسة العامة للإسكان تخطط لإنجاز وتسليم نحو ٦٦٧١ مسكناً حتى نهاية العام الجاري، تتوزع على مختلف الفئات في أربع محافظات، بلغت حصة دمشق وريفها منها ٢٨١٥ مسكناً موزعاً إلى ٢٧١٢ مسكناً شبابياً و٧٧٦ مسكناً للعاملين في الدولة و٦٨ للادخار السكني و٣٥ مسكناً للسكن الاجتماعي والمنذرين بالهدم، في حين بلغت حصة محافظة حمص ١٥٢٤ مسكناً كلها للسكن الشبابي، وحصة محافظة اللاذقية ٨١٠ مساكن منها ٦٥٠ مسكناً شبابياً و١٦٠ سكن ادخار، في حين بلغت حصة محافظة طرطوس ٧٤٦ مسكناً منها ٦٠٢ مسكن شبابي و٨٦ مسكناً اجتماعياً والمنذرين بالهدم و٥٨ ادخار سكني.

وتضمنت خطة المؤسسة كذلك استكمال تنفيذ مشاريع السكن الشبابي والسكن العمالي والسكن الاجتماعي في المحافظات كافة ودعم جهود مجالس المدن في المحافظات لتأمين السكن البديل للمنذرين بالهدم بهدف تمكين هذه المجالس من تنفيذ مخططاتها التنظيمية ومشاريعها الحيوية والاستمرار ببناء مساكن الادخار السكني المكتتب عليها وفق أحكام قانون الادخار السكني رقم ٣٨ لعام ١٩٧٨ وتلبية حاجة جامعات سورية من سكن أساتذة الجامعات وتلبية حاجة الجهات العامة من مساكن العاملين في الدولة والسكن الوظيفي وتلبية حاجة مجلس الدولة من سكن القضاة واستكمال تنفيذ البرنامج الحكومي للإسكان والمباشرة بتنفيذ مشروع السكن المناطقي وتنفيذ مشروع مركز خدمة المواطن.